ومضات تراثية

مقتطفات من "كتاب المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين"

لسيف الدين أبي الحسن علي الآمدي

<<بسم الله الرحمن الرحيم(...)

الفصلُ الثاني في شرح الألفاظ ومعانيها

أمّا "التصوّرُ"؛ فعبارة عن حصول صورة مُفردٍ ما في العقل؛ كالجوهر، والعَرَض، ونحوه.

وأمّا "التصديقُ"؛ فعبارة عن حُكم العقل بنسبةٍ بين مفرديْن، إيجاباً أو سلباً، على وجْهٍ يكون مُعبِّراً؛ كالحُكم بحدوث العالم ووجود الصانع، ونحْوه.

وأمّا "دلالة المطابقة"؛ فعبارة عن دلالة اللفظ على ما وُضِعَ له؛ كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق، ونحوه.

وأمّا دلالة المُطابقة؛ فعبارة عن دلالة اللفظ على ما وُضِعَ له؛ كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق، ونحوه.

وأمّا "دلالة التضمّن"، فعبارة عن دلالة اللفظ على جزء موْضوعه؛ كدلالة الإنسان على الحيوان وَحْده، أو على الناطق وحْده.

وأمّا "دلالة الالتزام"، فعبارة عن دلالة اللفظ على ما هو خارج عن معناه بواسطة انتقال الذهن من مدلول اللفظ إلى الأمر الخارج؛ كدلالة لفظ الإنسان على الكاتب والضاحِك، ونحوهما.

وأمّا"المُفردُ"؛ فعبارة عن ما يدلُّ على معنى، ولا جُزْءَ له يدلُّ على معْنى أصلاً، حتـــَّى يُقال هو جزؤه؛ كالإنسان والفـــَرَس، ونحوهما.

وأمّا "المُركّب"؛ فعبارة عنْ ما يدلّ على معنى، وله جُزءٌ دالٌّ على جزء ذلك المعنى كقولنا: العالم حادث، والإنسانُ حيوانٌ، ونحوهما.

وأمّا "الاسم"؛ فعبارة عنْ مُفردٍ ما، مدلوله صالحٌ لأنْ يكون أحدَ جُزْأيْ القضية الخبرية، ولا تلزمُهُ نِسبةُ زمانٍ خارج عنه؛ وذلك كزيْدٍ وعَمْرٍو، ونحوهما.

وأمّا "الكلمة"؛ فعبارة عنْ مُفردٍ ما، مدلوله صالحٌ لأن يكون أحدَ جزأيْ القضية الخبرية، وتلزمُهُ نسبةُ الحدثِ والزمان؛ كقولنا: قامَ، وقعَدَ، ونحوه.

وأمّا "الأداةُ"؛ فعبارة عن ما يدلُّ على معنى لا يستقلُّ بجعله أحدَ جُزأيْ القضية الخبرية، كما لا يكونُ صالحاً للمُسْنديْن المذكوريْن؛ كمنْ، وفي، وعنْ، وعلى، ونحوهما.

وأمّا "المُتواطئ"؛ فعبارة عنْ ما يدلُّ على أشياء فوْقَ واحدٍ باعتبار معنى واحد، لا اختلاف بينها فيه؛ كالحيوان بإزاء الإنسان، والفرَس، ونحوه.

وأمّا "المُشكّك"؛ فعبارة عن ما يدلُّ على أشياء فوقَ واحدٍ باعتبار معنى واحدٍ؛ كإطلاق لفظ الأبيض على الثلج والعاج، ولفظ الموجود على الجوهر والعَرْض.

وأمّا "المُشترك"؛ فعبارة عنْ لفظ واحدٍ يدلُّ على أشياء فوق واحد باعتبار جهة واحدة؛ كلفظ العَيْن، ونحوه.

وأمّا "المجازي"، فعبارة عنْ ما يُطلق على شيء، يكون المَطلق عليه غيرُهُ في الحقيقة؛ كالأسد بإزاء الإنسان، والحمار بإزاء البليد، ونحوه.

وأمّا "المُترادف"، فعبارة عن اختلاف الألفاظ مع آحاد المدلول؛ كالليث والأسد، والخمْر والعُقار، ونحوه.

وأمّا "المُتباينُ"؛ فعبارة عن الألفاظ المُختلفة الدالة على المدلولات المختلفة؛ كالإنسان، والفرَس ونحوه. (..)

وأمّا "الحدُّ"؛ فهو إما حقيقي، أو رسْمي، أو لفظيّ:

فأمّا "الحقيقي"؛ فعبارة عن ما يقعُ تمييزا للشيء عن غيره بذاتياته؛ فإنْ كان مع ذكْر جميع الذاتيات العامة والخاصّة، فتامٌّ كحدِّ الإنسان بأنه الحيوانُ الناطق؛ وإلاَّ فناقصٌ كحدِّ الإنسان بأنه الجوهر الناطق، أو الناطق فقط.

وأمّا "الرسمي"؛ فعبارة عنْ ما يُميّز الشيء من غيره تمييزا غير ذاتيّ. وتمامه ونقصانه كتمام الحدّ الحقيقي ونقصانه. فالتامُّ منه كرسْم الإنسان بأنه الحيوان الكاتب؛ والناقص، بأنه الجوهر الكاتب، أو الكاتب فقط.

وأمّا "اللفظيّ"؛ فعبارة عن ما فيه شرحُ دلالة اسم على معناه، وذلك إنما يكون بالنسبة إلى الجاهِل، بدلالة اللفظ العالم بنفس المدلول وهو إمّا أن يكون بتبديل لفــْظٍ هو أشهر عند السائل، كتبديل لفظ الليث بالأسد؛ أو بالحدّ الكاشف عن المعنى>> [1].

---

[1]– عن الدكتور عبد الأمير الأعسم، المصطلح الفلسفي عند العرب (نصوص من التراث الفلسفي في حدود الأشياء ورسومها)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرو، 1989، صص314–321.